الفصل العاشر

العمالة الكاملة فى وقت السلم[1]

١ ــ تعريفها :

لا يقصد بالعمالة الكاملة انتفاء البطالة بتاتاً بحيث يكون العمل ميسوراً لكل فرد فى كل الأوقات ، إذ ظاهرة التقلبات الموسمية تجعل دوام العمل فى بعض الحرف فى حيز المستحيل ، أو من الصعوبة بمكان ، لأن ذبذبة الطلب كماً ونوعاً ظاهرة مألوفة فى المجتمعات الحديثة ؛ فكثيراً ما يتعرض بعض الأفراد لفترات تعطل تطول أو تقصر مع الظروف حتى يهيئوا لأنفسهم عملاً جديداً . قد تكون علة تعطل البعض أحياناً قصوره لعدم ملاءمته حاجة الطلب فى الوقت المناسب ؛ وعلى هذا نقول إن العمالة الكاملة وجود عمل دائم تصحبه فترات انقطاع مؤقتة ، يوقن فيها العامل أنه لابد مزاول عملا ولو من نوع آخر ، أو بعبارة أخرى وجود عمل دائم يربى ولو قليلاً على عدد العمال الراغبين فى العمل . على أنه لن يكون استخدام العمال ١٠٠٪ طالما أن هناك بطالة عرضية Frictional unemployment يتعرض لها العمال من آن لآخر ، ولا سبيل لتلافيها ، ويقدر لها تقريبا ٣٪ . والعمالة الكاملة إذن تتراوح حوالى ٩٧٪ يشتغلون و٣٪ عاطلون ولكن فى مقدورهم العثور على عمل بعد فترة قصيرة . ويشترط فى العمالة الكاملة أن يكون العمل منتجاً يرفع مستوى معيشة الطبقة العاملة .

ومن هنا يتبين لنا أن فترة تعطل العامل التى يتعرض لها فى حالة العمالة الكاملة ، لا تزيد على الفترة المقررة للتأمين ضد البطالة ، فلا يؤثر تعطله فى حالته المعيشية ولا يلحق بها ضرراً . فمن يخرج من عمل لا يلبث أن يحصل على آخر بالأجر

---

(١) راجع Full Employment in a Free Society للسير وليام بفردج ، صفحة ١٨ وما بعدها .

المناسب . وهكذا تجد فى العمالة الكاملة طلب العمال وعرضهم متقاربين كماً ونوعاً أى أن الطلب يوافق العمال ، وأن هؤلاء العمال يناسبهم هذا العمل .

٢ ــ بواعث العمل :

المحتاجون كثيرون ، ولكن شتان بين من ألقى به فى هوة الحاجة وأنزله فى حجر المتربة وضيق الفاقة كسله ، و بين من لزمته الخصاصة لأنه وهو لا يدخر وسعاً فى السعى للكسب لا يحصل على ما يمسك به رمق من يعول أو يدفع عنهم شبح الفقر المخيف . فالأول داء المجتمع وأخطر علة تصيبه ؛ أما الثانى فقد سعى وأبلى بلاء حسناً وليس من ذنبه أن أخطأه التوفيق .

والكسل مرض اجتماعى لا يبرره يسار المرء . فيجب على الإنسان أن يكون عضواً عاملا فى المجتمع الذى يعيش فيه ، وأن يؤدى له خدمات نافعة ، وأن يشعر بواجب القيام بعمل نحو المجتمع . والإنسان لا يعمل لمجرد العمل ذاته ، و إنما يعمل لكى ينتج ، وغاية الإنتاج هى الاستهلاك لإشباع الحاجات ، كما أن ثمرة جهود المرء فى الحياة وعمله سعادته ورفع مستوى معيشته . فإذا لم يكن العمل مثمراً ونافعاً انتفت الغاية منه . فالعمل مصدر سعادة المجتمع وتقدمه ، ولابد لإطراد التقدم المادى وجعله قادراً على مسايرة تطور احتياجات البشر أن تكون هناك حوافز . وأهم باعث على العمل الكسب ، فهو أقوى ما يؤثر فى الحياة الاقتصادية ، وهو الباعث الذاتى الذى يقوى روح المنافسة بين الناس ، و يشحذ الهمم لإحراز النجاح فى الأعمال ؛ والنجاح أهم عوامل إطراد التقدم ، غير أن هذا النجاح ، يقاس اليوم بمقياس مادى ، هو مبلغ ما يربحه الإنسان من أعماله .

٣ ــ العمالة الكاملة و العصر الحاضر :

كانت الأعمال متوافرة والعمال فى رغد من العيش ، قبل الانقلاب الصناعى ،

ومن ثم لم يكن للبطالة شأن يذكر ، ولم يكن شبحها مخيما على نفوس أفراد الطبقة العاملة كما فى عصرنا هذا . ولو شاء مجتمع استئصال شأفة البطالة بتاتاً ، وعمل على توفير الوسائل التى تهيىء فرصة العمل للقادرين عليه ، ما تيسر ذلك إلا على حساب تغير النظم القائمة ، ولن يكون ذلك ميسوراً إلا بتقويض وهدم بعضها أو ومعنى هذا قلب الأوضاع الصناعية الحالية والأحوال المعيشية . ولن نتصور مجتمعاً تزول فيه البطالة ويختفى شبحها على هذا النحو إلا إذا وجد كل فرد فيه مجالاً للعمل ؛ ومعنى هذا أن تكون حريات الأفراد مكفولة ، كحرية العبادة ، وحرية الرأى ، والكتابة ، والخطابة ، والتعليم وحق الاجتماع ، وتكوين الجمعيات ، والتمتع بالحقوق المدنية والعامة ، وحرية تصرف الإنسان فى دخله ، وحرية اختيار العمل الذى يوافقه . ولكن العمالة الكاملة لا تتحقق فى مجتمع فى ظل النظام الرأسمالى الحر نظراً إلى وجود العقبات الآتية :

(ا) أن طابع الجماعات الحرة أن تتغير فيها الأداة الحاكمة من وقت لآخر فى حدود القانون ، وكثيراً ما يصحب هذا التغيير تغير فى الاتجاهات العامة . ذلك التغير فى الحكومات واتجاهاتها يقف فى سبيل تحقيق العمالة الكاملة ؛ لأنها تقتضى وضع سياسة ثابتة مستقرة يتفق عليها ، وتسهر على تنفيذها الحكومات المتعاقبة .

(ب) أن كل مجتمع يتمتع بحرية كاملة نرى فيه « الهيئات العمالية » التى تعمل على تحديد الأجور عن طريق المساومات الإجماعية أو الإضراب ، وهذا يقف فى سبيل تحقيق سياسة العمالة الكاملة بمعناها الصحيح .

(ج) حرية اختيار الإنسان العمل لا يتحقق معها تحقيق العمالة الكاملة ، ذلك لأننا نشاهد خلال السلم اختلافا كبيراً بين طلب وعرض العمال من نوع واحد وعلى صناعة واحدة . وعلى فرض أن العامل أمن شر التعطل فى ظل سياسة توجد له عملا بمجرد تعطله ؛ فإن ذلك العامل لابد متعرض لأن يؤدى

عملاً لا يتفق ومواهبه ؛ ومن ثم لا يتقنه ولا ينتج إنتاجا ملائماً ؛ ومن هنا لا تتحقق العمالة الكاملة بمعناها الصحيح ، لأن المقصود بها ، العمل الشامل المناسب للعمال مع الإنتاج الملائم .

(د) إن ترك الإنسان حراً يتصرف فى دخله كيفما شاء ، يجعل تحقيق سياسة العمالة الكاملة من الصعوبة بمكان . لأن ذلك سوف يؤدى إلى الإخلال بالتوازن بين طلب العمل وناتجه ؛ و بين عرض العمل وناتجه ؛ فغالبا ما تتغير ميول المستهلكين بالنسبة إلى السلع التى تشترى كماً ونوعاً . وحرية التصرف تشمل أيضاً حق اختيار الإنسان بين الإنفاق على الحاجيات فى الحال و بين الاستثمار ، فقد يحدث أن يؤثر الإنسان الاستثمار ليكون له عدة فى المستقبل . ولكن فى ظل النظام الدكتاتورى ، أى الحكم الفردى المطلق ، يمكن جداً محو البطالة عن طريق تخصيص ، أو حجز ، مبلغ من الدخل الأهلى سنوياً يستثمر فى مشروعات منتجة (كالمصانع والبواخر وانسكك الحديدية والعدد والآلات والمواد الأولية التى تستخدم فى إنتاج ثروة أخرى) تستخدم فيها العمال ،وتقوم الدولة من جانبها بتوزيع بطاقات على المستهلكين لشراء تلك السلع المنتجة ، و بذلك تضمن إنفاق الجمهور قسراً لا طوعاً . وهذا لا يمكن تحقيقه فى الجماعات الحرة ، لأن الأفراد أحرار فى توجيه طريق الإنفاق كيفما شاءوا . وعلى ذلك من الخطأ القول بإمكان تحقيق نظام العمالة الكاملة فى الجماعات الحرة ، لأن عدم استقرار السياسة الاقتصادية أو الاجتماعية يقف عقبة فى سبيل تحقيق أى إصلاح اجتماعى ، ومن هذه العقبات تحديد الأجور عن طريق المساومة الإجماعية .

وكذا حرية اختيار العمل يجب ألا تكون مطلقة ، بل تكون محصورة فى نطاق الأعمال الموجودة الحالية فعلا ، كما أن طلب العمل هو ما يطلبه رب العمل ، لا ما يرغب فيه العامل نفسه . ولهذا لا نكون مغالين إذا قلنا إن إطلاق الحريات على نحو ما سبق بيانه ، يحمل فى طياته مسئولية إخفاق تحقيق سياسة

العمالة الكاملة ، ولكن ليس معناه إخضاع الحريات وخنقها بحجة أنها الوسيلة المؤدية إلى إدراك هذه الغاية ، بل يجب الاحتفاظ بها بشرط ألا تتعارض مع مصلحة المجموع ، وكذا مع عدم المساس بحق الملكية الفردية لأدوات الإنتاج . ولا غرابة إذا كان تحقيق العمالة الكاملة بمعناها الصحيح ، لا يمكن نواله إلا فى ظل الملكية الفردية ، فهى خير كفيل بذلك .

٤ — أيمكن تحقيق العمالة الكاملة ؟

يتوقف تحقيق العمالة الكاملة وقت السلم على شروط ثلاث :

أولا — رصد النفقات والاعتمادات الكافية لحاجة المشروعات الكبرى (عدا ما يخصص لشراء عقار موجود أصلاً ، أو لشراء أسهم أو سندات أو أوراق تجارية) كالمناجم والتعدين والزراعة والأعمال المالية والإنشائية والخدمات الشخصية وأعمال التوزيع على الوجه الآتى :

(ا) صرف النقود فى وجوه تفسح المجال لاستخدام العمال على نطاق واسع ، ولهذا يعتبر شراء المنزل بالنسبة إلى مالكه وسيلة استثمار لا يترتب على اقتنائه استخدام العمال . هذا بخلاف إنفاق المال للحصول على السلع ، وجميع العروض التى تطلب لذاتها بقصد استهلاكها كالمواد الغذائية والملابس والأثاث والأدوات المنزلية ، والدخان ، والصحف ، والمجلات ، والكتب ، والخدمات الشخصية ، كالأطباء والمدرسين .

(ب) صرف النقود للحصول على السلع والخدمات التى لا تطلب لذاتها ، بل لاستخدامها بدورها فى إنتاج سلع أو خدمات أخرى ، كالسكك الحديدية والبواخر والمصانع والمواد الأولية على اختلاف أنواعها .

(حـ) صرف النقود فى مشروعات عامة : كالدفاع والأمن والنظام والصحة

والتعليم وإنشاء الطرق وحفر المصارف ، وجميع الأعمال العامة . وهذا الضرب من المصروفات المخصص لمثل هذه المشروعات يشترط فيه أن تقوم به الدولة وحدها ، أى أنه يمتاز بطابع القومية بخلاف النوعين السابقين ؛ فقد يجوز أن تكون مشروعات فردية أو قومية . ويتوقف دوام تخصيص النفقة اللازمة لمثل هذه المشروعات على مقدرة المستهلكين ورغبتهم فى الإنفاق على تلك الخدمات والسلع المنتجة . ولهذا يعتبر البذل بسخاء أهم علاج ناجع لمكافحة مشكلة البطالة ، لأنه كلما كانت النفقات المخصصة لها كبيرة اتسع نطاق المشروعات ؛ واتساع الأعمال يهيىء فرصة العمل لمن لا عمل له . ولا ريب أن الدولة أقدر من الأفراد على القيام بهذا العبء ؛ فتقوم به كما تقوم بدفع العدوان الخارجى والمحافظة على الأمن الداخلى والإصلاح الاجتماعى والاقتصادى .

وانتهاج سياسة قومية لضمان العمالة الكاملة يقضى بوضع ميزانية جديدة على أسس جديدة ، تخالف أسلوب تحضير الميزانيات إبان السلم فى الظروف العادية ، وتشبه إلى حد كبير تلك التى توضع فى أوقات الحروب ، فلا تشمل إيرادات ومصروفات الدولة فقط ، بل تعبأ فيها موارد الأمة جميعاً لتنفيذ تلك السياسة ، ولا يقتصر مداها على سنة معينة بالذات .

ثانياً — الرقابة على مواطن الصناعات وتوزيع العمال لتحقيق العمالة الكاملة وقت السلم . ليس المقصود بالعمالة الكاملة إلغاء البطالة إلغاء تاماً ، لأن البطالة الموسمية أمر لا مفر منه فى بعض الصناعات الخاضعة للتقلبات الموسمية ، كما توجد أيضاً البطالة الدائمة فى بعض الجهات وفى بعض الصناعات المفتقرة إلى التوازن الصناعى . وقد فطنت الحكومة البريطانية إلى الأخطار التى تترتب على فقدان هذا التوازن وعينت لجنة لبحث حالة توزيع سكان الجهات الصناعية . وقد عنيت اللجنة الأخيرة وأوضحت فى تقريرها كيف أن نماء المدن الصناعية الكبرى كان

على حساب الريف حيث جذبت إليها رجاله ، هذا فضلا عن حالة الفقر التى تصيب الجهات التى هجرها رجالها العاملون ، الذين أغراهم ارتفاع الأجور فى المدن . وقد رأت اللجنة قبل مباشرة عملها أن تعالج الحكومة موضوع التعويضات والتعمير ، فعينت الحكومة لجنة الإخصائيين المعروفة باسم لجنة أنواط برئاسة « القاضى أنواط » ونشرت تقريرها فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢ وشمل قرار التعيين الموضوعات المطلوب بحثها وهى :

تحليل وبحث مسألة التعويضات وإعادة التعمير بالنسبة لإشراف السلطات القائمة على استعمال الأرض .

تقديم اقتراحات عاجلة عما يتخذ من الإجراءات السريعة لمنع استغلال الأراضى بطريقة قد يعترض عليها مستقبلا ، ولهذا طلب من اللجنة بيان ما يمكن تنفيذه من الوسائل بوضع قيمة الأراضى التى قد يحتاج إليها فى المنشآت أو تعديلها .

وكان أهم ما أوصت به اللجنة :

(ا) الحاجة إلى التخطيط العام .

وقد بنت اللجنة توصياتها على فرضين :

الأول — عمل مشروع تخطيط عام دائم يشمل جميع أراضى الدولة بغرض الانتفاع بالأرض على أحسن وجه لضمان تحسين الحالة الاقتصادية والنفع العام للجميع .

الثانى — أن الطريقة المثلى لضمان نجاح أى مشروع إنشائى يكون عن طريق مشروع التخطيط العام حيث يكون للسلطة القائمة على أعمال التخطيط حق الإشراف عليه ، حتى يكون عمل هذه السلطة مبنياً على أبحاث منظمة متوقفة على موارد الدولة العامة .

وقد حاولت اللجنة أن تجعل مقترحاتها قابلة للتنفيذ فوراً دون المساس بالحالة الاقتصادية أو بالمشروعات الخاصة .

(ب) الأراضى المجاورة للمبانى .

أعطى للسلطة القائمة الحق فى استغلال هذه الأراضى نظير دفع تعويضات عادلة . وللسلطة العامة حق نزع ملكية الأراضى للمنفعة العامة أو للأغراض الخاصة المعتمدة ، وفى هذه الحالة ينقل حق الإشراف من يد المالك إلى الحكومة . والحيازة الابتدائية للأراضى تكون عن طريق تحديد استغلالها (وذلك عن طريق تخصيصها لإقامة المبانى أو وقفها على الأغراض الصناعية) إلا فى حالة حيازتها لسلطة التخطيط العامة . فاذا اعتمدت السلطة العامة طريقة الاستغلال تشترى الحكومة الأرض بقيمتها بعد خصم ما قد يكون دفع ، وفى حالة المشروعات الخاصة تؤجر الأرض للقائمين بالمشروع .

وإلى أن يحين الوقت المناسب لاستعمال الأراضى المذكورة فى الأغراض المقررة يكون لملاكها الحق فى استغلالها والإشراف عليها بشرط عدم تحريرها إلا للأغراض الزراعية .

وفى رأى اللجنة أن تنفيذ مبدأ « مشروع حقوق الاستغلال » فيه تسهيل لوضع الخطط الفعالة للتوسع الزراعى وتحسين للطرق ، وفيه محافظة على المناطق الصناعية والجهات الطبيعية الغنية بجمال مناظرها والإشراف على المدن الحالية والقرى وتوسيعها وتحديد مناطق ما يستجد من الصناعات .

(ج) تعتمد القوانين الخاصة بالأراضى الفضاء بين المساحات المبنية ، على أن تسرى على الأراضى التى لم يعتمد تخطيطها ، ولتنظيم أعمال التخطيط والإنشاء يعطى الحق للسلطات القائمة على أعمال التخطيط فى حيازة المناطق التى تأثرت بأضرار الحرب أو المناطق المقدر عدم لياقتها صحياً ، بغرض تخطيطها وتعميرها عن طريق السلطة العامة أو اللجان الأهلية المعتمدة .

ومشروع المساكن المزمع إنشاؤه فى بريطانيا بعد الحرب سيشتمل على نحو من ثلاثة ملايين ونصف مليون مسكن إلى أربعة ملايين ونصف مليون مسكن تبنى فى عشرة أعوام . وقد حدثت عقب الحرب الماضية نفس الدعوة التى نسمع بها الآن لإعادة البناء والتعمير ، ولكن السلطات العامة والشركات عجزت عن بلوغ هذه الغاية . وقد اتخذت الحكومة (البريطانية) برئاسة المستر تشرشل الحيطة لملافاة ذلك فاحتفظت شركات البناء بثلث عدد موظفيها و بذلت الهمة فى إعداد مشروعات التعمير لتنفيذها متى حان الوقت . وهذا الاحتياط من جانب الحكومة إجراء حاسم لتنفيذ مشروعات ما بعد الحرب لمعالجة البطالة المنتظرة بعد الحرب »[1].

والمشاهد أن اضمحلال صناعة متوطنة فى جهة معينة ، يسبب تعطل غالبية سكانها القادرين على العمل . وليس من الصواب القول بجواز انتقال المتعطلين إلى حيث يجدون عملا ، لأن ذلك معناه فناء الجماعة ومضيعة لرأس مال المجتمع الذى تمثله تلك الجماعة .

و إلى هنا يحق لنا أن نتساءل إلى أى مدى ، تحقيقاً لسياسة العمالة الكاملة ، تكون الدولة مقودة باعتبارات لصالح المنتجين ، و إلى أى حد تكون مقودة باعتبارات لصالح المستهلكين . لا ريب أن الاعتبار الأساسى هو لصالح المستهلكين ، ولكن من الخطل إهمال فريق المنتجين . ولا فائدة ترجى من محاولة طلب لعمل غير موجود بالمرة ، كما أنه من العبث أن نحاول إيجاد طلب لعمل لا نحصل عليه إلا بنفقة اجتماعية باهظة . والواجب إزاء مشكلة البطالة فى المناطق التى اختل فيها هذا التوازن الصناعى أن تعمل الحكومة على الاتجاه بالصناعات

---

(١) بفردج « Full Employment » ومحاضرة ألقاها هـ . كندال ، تحت إشراف المجلس البريطانى والاتحاد الإنجليزى المصرى .

التى تشكو ندرتها والتى تتطلب تنوعا فى الإنتاج وتوازنا فيه ، وتساعد على قيامها بإمدادها بالقـوى المحركة ، حيث لم يعد الآن وجود القوى المحركة بالقرب من المراكز الصناعية عاملا أساسياً ، إذ يمكن قيام هذه القوى فى الجهات التى لا توجد فيها وتوزيعها على الصناعات تبعاً لحاجتها . كما أنه ليس من المعقول إرهاق العمال وتحميلهم مشاق ومتاعب الانتقال من جهة لأخرى سعياً وراء العمل فى الجهات التى تتوافر فيها تلك الصناعات . فمن الجـــائز أن تتحول الصناعات من جهة لأخرى ، كما حدث فى بريطانيا ، من سير الاتجاه الصناعى شمالا وغرباً إلى ما قبيل الحرب العالمية الأولى ، ثم رجع فى اتجاهه ثانية إلى الجنوب وإلى الشرق ، وكان بطيئاً فى سيره كتيار الماء الذى يحمل فى جريانه الخيرات لبعض الجهات ، ويصيب القحط والجدب جهات أخرى . وقد آن الأوان أن تعمل الهيـئة الاجتماعية على حسن توجيه الصناعة بما يحقق الرفاهية للجميع . ومن هنـا تجب الرقابة على مثل تلك المشروعات الإنشائية .

نوع الرقابة :

يجب أن تشرف الحـكومة المركزية على تخطيط مواطن الصناعات . وتنفيذ ذلك يتطلب رسم سياسة عامة للدولة كلها ، على أن تتولى كل منطقة مبـاشرة وتنفيذ ما يخصها فى حدودها .

صدرت فى بريطانيا عدة قوانين خاصة بالمساكن وتخطيط المدن كقانون ١٨٨٥ ، ١٩٠٩ ، ١٩١٩ ، ١٩٢٥ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤٣ .

قانون تخطيط المدن سنة ١٩٤٣ فى بريطانيا :

وقـد نص قانون تخطيط المدن سنة ١٩٤٣ على الإشراف العام على تخطيط القطر كوحدة وأعطى سلطات واسعة لوزير الأشغال وهيئات التخطيط .

تقريرا سكوت وأثواط :

وجدت بريطانيا فى ظروف الحرب الثانية متسعاً من الوقت لدراسة مسائل التخطيط خصوصاً ما يتعلق منها ببنـاء المساكن استعداداً لما ستقتضيه الحالة بعد الحرب ، فكان من نتيجة ضغط الرأى العام وما تقدمت بالنصح به الجمعية الملكية المهندسين المعماريين وجمعية تخطيط المدن أن تكونت لجنتان عرفتا بلجنة (سكوت) ولجنة (أثواط) لبحث ودراسة كل ما يتعلق بهذا الموضوع .

تقرير لجنة سكوت :

عين اللورد رييث وزير الأشغال وتخطيط المـدن فى أكتوبر سنة ١٩٤١ أعضاء لجنة (سكوت) لدراسة الاعتبارات الواجب مراعاتها للتوفيق بين نمو المدن والمحافظة على الأراضى الزراعية الخصبة ، وعلى الأخص لدراسة العوامل المؤثرة على اختيار المناطق الصناعية من الوجهة الاقتصادية ، ومن جهة تشغيل العمال بعض الوقت أو بعض الفصول ، والمحافظة على حالة الريف والاحتفـاظ بجمال منظره . وقدمت اللجنة تقريرها فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٢ .

الأرض والريف :

أوصت اللجنة بالمحافظة على منظر الريف ووجوب رفع مستوى المعيشة فيه ليتمشى مع مستواها فى المدن ، لإغراء المزارعين بالبقاء فى أرضهم والاستفادة من الريف . وقدرت اللجنة رغبـة الحـكومة فى إنعاش الزراعة وأوصت به بغض النظر عن أن حاجة بريطانيا للزراعة وقت السلم ليست ماسة بقدر حاجتها إليها وقت الحرب . وفرضت اللجنة أنه متى انتهت الحرب فستعود الصناعة سيرتها من الانتشار فى أرض الريف حول المدن .

دفع المدن نحو القرى :

أوضح التقرير كيف أن المدن زحفت نحو الريف وجذبت إليها رجاله ، فلما زاد ازدحامها وثبت عدم صلاحيتها للسكن ، حسب المستوى الحديث للمعيشة ، اضطر الحال إلى بناء المساكن والمصانع فى الريف . وقد اقتضى إنشاء المساكن والمصانع فى الريف استعمال مساحات كبيرة من أرضه فى نفع السكان من شق الطرق أو توسيعها و إنشاء ملاعب رياضية ومطارات ومحطات بنزين . وعلاوة على ذلك فان ازدياد المصانع قد أغرى المزارعين بالالتحاق والعمل فيها للأجور العالية والميزات الطيبة . وقد نتج عن ذلك اصطدام بين عقلية أهل المدن وعقلية أهل الريف وأصبحوا فى حاجة ماسة إلى وضع قواعد أساسها التفاهم المتبادل .

تأثير الحرب العالمية الثانية :

اقتضت ظروف الحرب العالمية الثانية العناية بالزراعة فى بريطانيا مما أرجع الريف إلى جماله المعهود . فقد تحولت ستة ملايين من الأفدنة من حشائش إلى أراض زراعية خصبة ، وأدخل على الزراعة أحدث النظم فى فلاحتها ، فاستعملت الآلات الحديثة فى الزراعة . ونتج عن صعوبة المواصلات احتفاظ القرى بأهلها فانتعشت الحياة الاجتماعية فيها .

ومن المرجح أن حالة نمو المدن الكبيرة إلى ما يحيط بها بعد الحرب ستعود سيرتها الأولى ما لم تتخذ الحكومة الإجراءات الحاسمة لمنع ذلك بوضع خطط توزيع السكان .

توصيات اللجنة :

اقترحت اللجنة وجوب العناية بالقرى و إنشاء المساكن بها مع إصلاح القائم منها حتى تفى بحاجيات مستوى المعيشة الحديثة وأن يراعى فيما يستجد من المساكن

استيفاؤها لسبل الراحة وأن ينفرد بإنشائها الإخصائيون من المعماريين . ورأت اللجنة أن تكون مشروعات الكهرباء والغاز والمياه تحت إشراف السلطات العامة وأن تزود بها القرى بأسعار مثيلتها فى المدن .

وأوصت اللجنة بعمل التسهيلات اللازمة للوصول إلى الريف مع عدم المساس بمبدأ المحافظة على الأرض للمنفعة العامة .

وإذا أنشئت الصناعات فى الريف فيتبع فيها الخطط المرسومة مع مراعاة إصلاح ما يحيط بها من الأرض بعد اتمام إنشائها ، وعلى قدر المستطاع يعمل على إعادة الصناعات فى المدن الحالية أو المستجدة بدل إنشائها فى القرى . والمصانع التى ينجم منها دخان سام يجب مراقبتها والعناية بأمرها ، كما يجب تشجيع التجارة والحرف القروية .

تقرير الأستاذ دينسون :

عارض الأستاذ دينسون مقترحات زملائه بشأن العناية بالزراعة على نمط واسع مع تحسين مستوى المعيشة الزراعية للمزارعين . فمن رأيه أن هذه المقترحات غير اقتصادية ولا يبعد أن تؤدى إلى الفشل . ثم إنه لا يمكن تنفيذها إلا عن طريق مراقبة الأسعار كما هو متبع الآن مع تقديم المساعدات المالية ، ومن ثم تحمل الدولة أعباء مالية تؤثر على مستوى المعيشة حتى بالنسبة للمزارعين أنفسهم لأن ذلك يستلزم فرض الضرائب اللازمة والحماية الجمركية على الأطعمة التى يمكن استيرادها من الخارج بأرخص الأسعار .

ومن رأيه اعتبار جميع المصالح العامة كوحدة دون وضع الزراعة فيها فى المنزلة الأولى ، فللمزارعين الحق فى التقدم كغيرهم من الصناع . وقد يؤدى هذا إلى تقليل عدد المزارعين مما يقتضى معاونتهم على الالتحاق بالصناعات الأخرى

دون إعاقتهم . وعلى العموم فمن الأفضل ترك الجميع لتخير الحرفة التى تروقهم حسب ظروفهم الخاصة .

ويرى دينسون أنه ليس من الصواب الاهتمام بالزراعة وقت السلم ، لاحتياجنا إليها وقت الحرب ، لأنها قد تجلب إليها الكثير من العمال المثمرين فى الصناعات وقت السلم ، الذين يحتاج إلى خبرتهم الصناعية لإعداد الذخيرة وقت الحرب . ويرى أن خير وسيلة لمداركة الحالة وقت الحرب هى الاحتفاظ بالكميات الاحتياطية من الأطعمة وزيادة احتياطى السفن .

ويعتبر دينسون جميع الأراضى كوحدة فى المشروع العام ولا يستثنى أى جزء منها مادام ذلك فى المصلحة العامة ، مع ترك أكبر مساحة ممكنة للأغراض الزراعية بدون مساس بالمنافع الأخرى ، فلا توضع العوائق لنمو الصناعة بحجة التوسع الزراعى . واشترط لإدخال الصناعات فى الريف أن يكون تنفيذ المشروعات موضع رقابة تعود بالمنفعة على الريف وأهله [1] .

فالزراعة وحماية الأراضى الخصبة يجب أن تكون جزءاً من المشروع العام دون إعطائها الأولوية .

ثالثاً ـــ تنظيم تنقل العمل :

يتبين لنا من مشكلة البطالة فى وقت السلم أن هذه البطالة لا تنحصر أسبابها فى مجرد قلة الطلب ، أو فى اتجاهه إلى غير وجهته ، ولكنها ترجع أيضاً إلى عامل آخر له أهميته وخطورته ، ألا وهو أسلوب تنظيم الصناعات وبخاصة طريقة استخدام العمال . هذا الأسلوب الذى تجرى عليه هذه الصناعات استجابة لحالة طلب منتجاتها . ورأينا من استعراض ظروف الحرب أنه قد أصبح من المستطاع

(١) محاضرة ألقاها هـ . كندال تحت إشراف المجلس البريطانى والاتحاد الإنجليزى المصرى .

انتفاء البطالة انتفاء يكاد يكون كاملا نتيجة لأمرين : أولهما اتساع مدى طلب العمال إلى أقصى حد ، وثانيهما إلغاء كل القيود وكل الشروط التى كان يستلزم توافرها فى العمال حين يراد استخدامهم فى عمل معين ، إذ قد غير الملايين من الرجال والنساء حرفهم أو انتقلوا إلى مناطق أخرى غير التى كانوا يعملون فيها . و إن انتهاء التعبئة العامة ، والتحول من الحرب إلى السلم سوف يقتضى هجرة صناعية (أى تنقل العمال إلى غير حرفهم أو إلى غير موطنهم) لئلا تكون هذه الهجرة الصناعية أضيق مدى وأقل تأثيراً مما حدث فى أثناء الحرب ، ولا تستلزم الأحوال الاقتصادية فى أوقات السلم العادية مثل هذا التنقل . ومع ذلك فإنه إذا أريد أن يتجه التدبير فى وقت السلم إلى تقليل أخطار البطالة قدر المستطاع ، و إلى الاستجابة إلى ما يقتضيه التطور والتقدم فى نفس الوقت ، فانه من الضرورى أن يكون النظام الصناعى على درجة من المرونة تمكنه من أن يستجيب لما تتطلبه الدولة من المشروعات ، كما أنه من الواجب تنظيم سوق العمل ، بحيث يمكن تلافى سوء توجيه العمال أو بقاء بعضهم متعطلين تعطلا لا مسوغ له . وهذه مهمة يجب أن يساهم فيها بنصيب كل من الدولة وأصحاب المشروعات والعمال أنفسهم . وقد فطنت معظم الدول إلى ذلك ، وشعرت بالحاجة إلى تنظيم سوق العمل .

وقد قامت بريطانيا بنصيبها فى تنظيم سوق العمل وذلك بإقامة نظام أهلى لبورصات العمل ، ولكن استعانة أصحاب الأعمال بهذا النظام لم يبلغ بعد المدى الذى يؤدى إلى تقليل فترة البطالة التى يقتضيها انتقال العامل من عمل لآخر وجعلها حداً أدنى ، ذلك أن كثيراً من أصحاب الأعمال لا يلجأون إلى بورصات العمل و إنما يستخدمون من يتقدم إليهم عن غير طريقها . وكان أثناء الحرب استخدام بعض العمال عن طريق بورصات العمل إجباريا فى كثير من الصناعات

وذلك بغرض توجيه عرض العمل توجيهاً يتفق والسياسة القومية . ويقترح أحياناً أن يصبح استخدام جميع العمال عن طريق بورصات العمل إجبارياً فى وقت السلم كما هى الحال فى وقت الحرب . ومزية الإجبار واضحة فى بعض الحالات كحالة استخدام الأولاد والبنات الذين تقل سنهم عن ١٨ سنة . والنظام التعليمى الحديث يقول بإبقاء أمثال هؤلاء فى رعاية المجتمع ، ويعتبر أنهم لا يزالون فى دور التكوين وأنهم لم يصلوا بعد إلى مرحلة النضوج . وليس من المعقول الإشراف على تدريبهم وتعليمهم فى المدارس ، ثم تركهم دون رعاية أو توجيه حين يقبلون على حياة العمل . وتحقيقاً لصالح الأفراد ولصالح الأمة فى مجموعها يجب أن يوضع كل فتى وكل فتاة فى العمل الذى يتناسب مع مواهبه . كما أنه من الواجب أن تتاح لكل فرد فرصة الاستفادة بما تقدمه الحكومة من مشورة للمقبلين على اختيار مهنة من المهن ، وألا يترك الشبان فريسة الاغراء على امتهان حرف لا مستقبل لها ، أو العمل فى صناعات مآلها إلى الكساد . وتوجيه الشبان وهم فى مرحلة الاختيار هو أسهل طريقة للتوفيق بين عرض العمل فى مجموعه فى كل صناعة ، وبين التغيرات فى طلب العمل .

ومن المستطاع فى الأحوال العادية تقليل عدد العمال الجدد لمواجهة انكماش طلب بعض الصناعات للعمل بدلا من إخراج العمال الذين يعملون فيها .

وإن نظام بورصات العمل ليقضى على مساوئ الطريقة القديمة فى استخدام العمال ، إذ كانت تلك الطريقة كثيراً ما تقضى بالعمل المؤقت لعمال كثيرين فى بعض الصناعات كخدمات الموانى والأرصفة . وكان هذا سبباً فى تفشى البطالة فى الماضى ، قضت عليه ظروف الحرب . ويصح أن يقترح إبقاء التحول ، الذى حدث فى مثل هذه الصناعات إبان الحرب ، فاقتضى هؤلاء العمال ليظلوا يعملون فى أيام السلم ، ولتضمن لهم ولمن يعملون فى مثل هذه الأعمال أجوراً أسبوعية ،

وبهذا نضمن استمرار العمل واستمرار الأجور للعمال الذين يعملون لحساب منشأة من منشآت التوظيف ، وأن يحل ذلك محل اتفاق العمال مع أصحاب أعمال مختلفين للقيام بأعمال مختلفة فى أماكن مختلفة . ويؤمل أن يحل تشغيل العمال على أساس العمل الأسبوعى محل المياومة أو محل تشغيلهم (مساوعة) كما هو حادث فى كثير من الصناعات .

فمهمة بورصات العمل ، والهيئات المشابهة لها كالنقابات ، أن تقضى على البحث الفردى عن الأعمال ، الذى يقوم به المتعطلون بطرقهم الأبواب وعرض أنفسهم على أصحاب العمال جرياً وراء العمل . وما دام من واجب العمال أن يسجلوا أسماءهم فى بورصة العمل للحصول على إعانة البطالة ، فإن الثمرة المرجوة لا تحصل عليها إلا إذا طلب من أصحاب الأعمال أن ينبئوا بورصات العمل عن كل عمل يخلو عندهم . فليفرض عليهم أن يستخدموا من يلزمهم من العمال عن طريق «بورصات العمل» أو عن طريق أية هيئة أخرى مشابهة «كنقابات العمال» .

وليس من الضرورى الإجبار فى البداية إذ قد لا تستدعيه ضرورة ، وإنه ليبدو من المعقول أن ننتظر لنرى إمكان الإتجاه نحو الإفادة من سوق العمل المنظمة بدافع من دوافع المصلحة الذاتية التى قد توجه أصحاب الأعمال هذا الاتجاه . على أننا نرى أن الالتجاء إلى بورصات العمل ونشاط حركتها ، دليل العمالة الكاملة ومظهر من مظاهرها .

ولا تتوقف سهولة تنقل العمل على مجرد تنظيم سوق العمل ، وإنما هى تستدعى أيضاً إزالة ما يقوم فى سبيل هذا التنقل من عراقيل . وهذه العراقيل نوعان أولهما : عدم رغبة الفرد فى تغيير نوع عمله أو محل إقامته ، وثانيهما القيود التى تفرض على احتراف بعض الحرف . وقد أزيلت هذه العراقيل بنوعيها أثناء

الحرب ، فزاد استعداد الأفراد لتغيير نوع عملهم وأقبلوا على الأعمال الجديدة وآثروها على غيرها لمجرد جدتها . وليس هناك ما يدعو إلى تصور أن تغييراً فى الأعمال على مثل النطاق الواسع الذى حدث أثناء الحرب يمكن حدوثه فى وقت السلم . ومثل هذا التنقل يحدث فى الأوقات غير العادية ، ولا يحدث فى الأوقات العادية . ولكن يجب أن يسلم كل مواطن بأن من واجبه إذا كان متعطلا أن يقبل العمل الذى يعرض عليه ما دام أجره معقولا بغض النظر عن نوع العمل أو عن مكانه . ذلك لأن الخدمة تعنى أن يعمل المرء ما يطلب منه لا ما يريده هو . ولكن ليس يعنى ذلك أن يبقى للحكومة وقت السلم ما كان لها وقت الحرب من حق إجبار الشخص على أى عمل ترى فرضه عليه .

ولا يجب أن يعتبر امتناع الشخص عن العمل وقت السلم ، كما هى الحال فى وقت الحرب ، جريمة يعاقب عليها مهما كان دافعه إلى هذا الامتناع ، ولكن من الضرورى ألا يشجع على هذا الامتناع بضمان دخل له إذا امتنع عن العمل . ولسوف يكون من نتائج اتباع سياسة للعمالة الكاملة تشديد الشروط اللازمة للحصول على إعانة البطالة للعمال الذين يبقون مدة طويلة بلا عمل . والشخص الذى يلفظه عمله قد تتاح له فرصة العودة إلى عمل فى الحرفة التى يحترفها ، وفى البلدة التى يسكنها ، ويجب أن يسمح له برفض الانتقال إلى غير حرفته ، أو إلى غير محل إقامته ، إذا كان الانتقال يقلل من فرصة عودته إلى عمل فى نفس حرفته وفى نفس المكان الذى يقيم فيه ، وذلك ما لم يثبت أنه رفض وظيفة مناسبة عرضت عليه . ولكن اذا استمرت عطلته ، فإن هذا يعتبر دليلا كافياً على أن عمله لم يعد مطلوبا فى حرفته وفى محل إقامته ، وبعد مضى فترة من الزمن يكون من واجبه أن يقبل عملاً فى غير حرفته وفى غير موطنه وإلا حرم من إعانة البطالة . والتشديد فى شروط منح إعانة البطالة على هذا النحو

سوف يلقى فى الغالب قبولا من الرأى العام . واذا صاحب تنفيذ سياسة العمالة الكاملة إشراف الحكومة على مران من ينقلون من حرفة لأخرى وضمان أعمال لهم بعد فترة التمرين اتسع مدى قبول الرأى العام لتشديد شروط منح إعانة البطالة .

وكما قل إحجام الأفراد عن قبول أعمال جديدة أثناء الحرب ، كذلك قلت العقبات التى كانت تحول دون ذلك إبان السلم . وقد سلمت النقابات أثناء الحرب بإلغاء كثير من القيود التى جرى عليها العرف من حيث طرائق العمل ، وتقييد الاشتغال ببعض الحرف مما كان حرياً أن يعرقل سهولة تعبئة قوى الأمة أثناء الحرب . وكان من الطبيعى أن يقتصر تسليم النقابات بهذا الإلغاء على مدة الحرب فقط ، ولكن من الواضح أنه لو عادت هذه القيود إلى ما كانت عليه قبل الحرب فإنها لا بد وأن تعرقل أية سياسة تهدف إلى العمالة الكاملة ، كما أنها لا بد وأن تحول دون رفع مستوى المعيشة . وإذا اصطدمت الحكومة بقيود أو تقاليد فإنها لا تستطيع أن تبنى ما قد تحاول بناءه من مساكن يكون من أثر بنائها تقدم عظيم فى أحوال المعيشة وفى صحة السكان فى أى بلد . وإنه ليكون من المحزن أن نتخلى عما تعلمناه أثناء الحرب من طرائق جديدة للعمل ولتمرين العمال ومن قدرة النساء على القيام بأعمال كان يظن فى الماضى أنها فوق طاقتهن . وإذا أخذت الدولة على عاتقها تعبئة العمال جميعهم لمواجهة الأعمال المختلفة وتنفيذ الأهم منها فالمهم ، فإنه من الضرورى أن نعيد النظر فى القواعد والتقاليد التى كانت سارية بين العمال ونقاباتهم . ومما لاشك فيه أن الخوف من خطر البطالة كان فى الماضى هو الدافع إلى سريان هذه القيود وهذه التقاليد ، وبزوال هذا الخوف لا بد وأن يعاد النظر فيها .

ولا يقصد بإعادة النظر فى قيود العمل وتقاليده إلغاؤها والتخلى عنها ؛ ذلك

لأن بعضها ضرورى للسير بالمجتمع إلى الأمام ؛ ولأنها تؤدى إلى الاحتفاظ بمستوى عال للمهارة والكفاية والاستقامة . وهى الطريقة الوحيدة للتوفيق بين العمال وأرباب المهن وأصحاب رءوس الأموال ، ولسيادة النظام ، وللقضاء على الفوضى ، وللتوفيق بين نواحى النشاط المختلفة ، التى إن لم يوفق بينها تعرض المجتمع لتبديد قواه و بذر الحقد بين طبقاته المختلفة .

وما من فائدة ترجى من نقد هذه القيود مالم يثبت أنه من الأصلح أن تقوم بوظيفتها إدارة حكومية تؤديها بطريقة أكثر كفاية أو أكثر سهولة . ولكن كثيراً من هذه القيود والحدود ذات صبغة سلبية بحتة . والغرض من القواعد التى تضعها «النقابات» أو القيود التى تقيد بها المهن فى إدخال عمال جدد إلى ميدانها هو مجرد الدفاع عن صالحها ضد العوامل التى تقلل من طلب خدمات أعضائها ، وهذه القيود ظاهرة من ظواهر الشرور الاجتماعية التى تثيرها البطالة والتى تحفز كل شخص أن يظهر بمظهر المعادى لغيره بدلا من الظهور بمظهر من يتعاون مع غيره لأداء واجب عام ، كما تبدو الحال فى ظل العمالة الكاملة أثناء الحرب ، ولن يبقى لمثل هذه القيود سبب فى ظل العمالة الكاملة فى وقت السلم .

وليس معنى إعادة النظر فى هذه القيود كما قدمنا إلغاءها . وكذلك ليس معنى إعادة النظر فيها السماح بدخول عمال جدد إلى الصناعات التى تسير نحو الكساد أو التى لا تحتاج إلى عمال جدد مما يؤثر فى معاش القائمين بها فعلاً . وقد رأينا فيما تقدم أن الغرض من اقتراح الاجبار على الالتجاء إلى «بورصات العمل» فيما يختص بالشبان من العمال هو توجيه الذين يبتدئون حياة العمل إلى الصناعات السائرة نحو الرواج و إبعادهم عن الصناعات الكاسدة . وفى حالة «العمال المؤقتين» يجب تشغيل هؤلاء العمال ومنحهم الحق فى العمل على أساس أولوية التسجيل ، وذلك للقضاء على ما كان يحدث من تشغيل عمال

تم تسريحهم وتشغيل غيرهم دون ضابط . وليست الظاهرة الثالثة للعمالة الكاملة هى مجرد تسهيل تنقل العمل ، وإنما هى «تنظيم تنقل العمل» . ومعنى ذلك منع أو عدم تشجيع التنقل الذى لا لزوم له ، والعمل على التنقل إذا دعا الأمر .

وليس من المؤكد أن العمالة الكاملة تتوقف على إيجاد العمل المناسب للعامل فى المكان الذى يريده ، لأننا فى وقت السلم نجد معظم العمال فى ضرورة تدعوهم إلى التحول من حرفة إلى أخرى أو مكان إلى آخر ، وإنما تحقق العمالة الكاملة مع تنقل العامل من مكان إلى آخر ومن عمله إلى عمل آخر متى دعت الضرورة . وسياسة العمالة الكاملة هى التى تنظم ذلك التنقل بحيث تهيىء للعمال سريعاً مباشرة العمل متى وجد .

تنظيم سوق العمل :

العمل سلعة كباقى السلع تباع وتشترى وتحدد قيمتها تبعاً لقانون العرض والطلب ، إلا أنه يختلف عن السلع الاقتصادية ؛ ذلك لأن العامل الذى يريد أن يبيع عمله ليس من السهل عليه أن يجد رب العمل الذى يشترى منه نوع ذلك العمل المعروض عليه ، كما هى الحال بالنسبة إلى المتعاملين فى السلع الأخرى من بائعين ومشترين . ومما تجدر الإشارة إليه فى الاصطلاح الاقتصادى أنه لا يقصد بالسوق مكان معين تباع وتشترى فيه السلع ، بل يراد بها القطر بأجمعه ، حيث يكون البائعون والمشترون أحراراً فى معاملاتهم ، وعلى اتصال دائم مهما اختلفت أمكنتهم ، وبذلك تتجه فيه أثمان السلعة الواحدة نحو التساوى بسرعة وسهولة[1] وكان يطلق السوق فى الأصل على مكان عام فى المدينة تعرض فيه للبيع العروض والبضائع وسائر أنواع الثروة[2] . ولكن كلمة السوق تستعمل الآن بمعنى أعم

---

(١) تعريف السوق لـ « Cournot » عن مارشال صفحة ٣٢٤ .

(٢) تعريف السوق لجيفونس نظرية الاقتصاد السياسى الجزء الرابع .

فتطلق على جميع المتعاملين فى أية سلعة ، نطاق المعاملات فيها واسع ، وهم متصلون بعضهم ببعض . فقد تشتمل المدينة على عدد من الأسواق بقدر ما فيها من فروع التجارة المهمة ، وقد تكون هذه السوق متركزة أو منتشرة فى عدة جهات فى المدينة الواحدة أو شاملة الدولة كلها . وأهم نقطة فى الأسواق « البورصة » أو قاعات المزادات العامة حيث يتلاقى المتعاملون . ففى لندن سوق القمح وسوق الفحم وسوق السكروسوق القطن وكذلك سوق القطن فى منشستر . وهكذا لا أهمية لاختلاف المكان ولا عبرة بتشتت التجار ، فقد تتكون سوق إذا أمكن اتصالهم بوساطة قوائم الأسعار أو البريد أو الاجتماعات .

وكلما قربت السوق من حد الكمال اتجه ثمن السلعة الواحدة نحو التساوى فى السوق الواحدة . فإذا كانت دائرة السوق متسعة وجب ملاحظة نفقات نقل السلعة إلى المشترين ، وبذلك يضاف إلى ثمن السلعة نفقات نقلها من جهة إلى أخرى .

قدمنا أن العمل سلعة ولكن هذه السلعة متصلة اتصالاً وثيقاً بالعامل ، فإذاً لا يعقل عرض العمل فى السوق بدون عرض العامل ؛ أو بمعنى آخر نقول إن عرض العمل فى السوق هو عرض العامل . ومما تقدم نرى أن مركز العامل مختلف فهو بحكم ظروفه الحاضرة لزام عليه أن يجول باحثاً يطرق الأبواب عن عمل . وهذه الطريقة مضنية شاقة وفيها مضيعة للوقت . ولهذا كان تنظيم سوق العمل ذا أهمية كبرى للعامل ورب العمل ، ولو أنه أكثر أهمية للعامل نظراً لرقة حاله وجهله ، لأنه لا يعرف المكان الذى يجد فيه العمل ولا الزمان الذى يحتاج فيه أرباب الأعمال إلى عمله ، كما أن بحث رب العمل عن العامل أو انتظار قدوم باحث عن عمل فيه خسارة عليه . إذ يصبح رأس المال معطلا طيلة بحثه . كذلك يقل الإنتاج مما يترتب عليه أن تقل الثروة المنتجة . والسائد أن حلقة الاتصال

بين العامل ورب العمل هى الإعلان فى الصحف اليومية والأسبوعية ؛ وقد يحدث أن يكون الطلب مساوياً للعرض ومع هذا يحدث التعطل لبعض العمال . والسبب فى ذلك عدم الاتصال الذاتى بين العرض والطلب ، ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى إيجاد نظام يجعل الاتصال ميسوراً وهو التخديم .

مكاتب التخديم :

توجد مكاتب التخديم فى المدن الصناعية الكبرى ، ووظيفتها العمل على تقابل العرض بالطلب ، ومن ثم توفر على العامل ورب العمل الوقت والجهد اللذين يبذلان فى البحث . وتقوم بوظيفة التخديم مكاتب خاصة يؤسسها الأفراد نظير جعل يتقاضونه . كما تقوم نقابات العمال أو البلديات وكذلك نقابات أرباب الأعمال بوظيفة التخديم أيضاً . وفى بعض الدول الصناعية الكبرى صار التخديم من مرافقها العامة .

مؤسسات التخديم الخاصة :

وظيفة هذه المؤسسات تكاد فائدتها تقتصر على ضربين من الأعمال ، وهما الخدمات المنزلية والمحال التجارية .

مؤسسات النقابات :

تقوم النقابات سواء كانت نقابات العمال أو نقابات أرباب الأعمال بإنشاء مكاتب لتخديم العمال . ولنقابات العمال فى هذا الميدان شأن يذكر ، ولا يقف مجهودها عند إيجاد عمل للعامل فى جهته ، بل أحياناً تمده بإعانة انتقال تساعده فى البحث عن عمل فى جهة أخرى . وهى عبارة عن تذكرة تجيز للباحث الأكل والمبيت فى الفروع التابعة للنقابة فى الجهة التى يحل بها العامل . وهذا العمل من شأنه أن يجعل النقابة تسيطر تماما على عمالها .

بورصات العمل :

تأسست بورصات العمل فى بريطانيا العظمى بمقتضى قانون صدر فى ١٩٠٩ بقصد تنظيم سوق العمل والقضاء على الاضطراب الذى يسودها بين آن وآن ، وجعلها تحت الرقابة وتقييدها بنظم دقيقة تتفق وظروف الحال .

تعريف بورصات العمل :

هى مكاتب يسجل فيها العامل ، الذى يبحث عن عمل اسمه وحرفته ، كما يسجل فيها رب العمل نوع العامل الذى هو فى حاجة إليه . وبهذه الوسيلة يهتدى العامل إلى إيجاد العمل المناسب له دون عناء ، كما يهتدى أرباب الأعمال إلى أماكن خير العمال الصالحين لأعمالهم ؛ وبذلك يحدث تقابل الطلب بالعرض . وتدفع البورصات مقدماً إلى العامل الذى تجد له عملا نفقات السفر إلى مقر عمله ؛ ويعرض للعقاب كل من أدلى ببيانات غير صحيحة ، سواء أكان من أرباب الأعمال بقصد الحصول على العمال اللازمين لهم ، أم من العمال بغرض العثور على عمل ، وقد قامت البورصات بواجبها على أحسن وجه عندما نشبت الحرب عام ١٩١٤ فكان لها الفضل فى تعبئة الجيش وإمداده بالرجال طوال سنى الحرب .

بورصات العمل والتأمين ضد البطالة :

صدر قانون التأمين الإجبارى فى بريطانيا عام ١٩١١ ، وكان خاصاً ببعض الحرف كالبناء والصناعات الميكانيكية والهندسية وبناء السفن والأعمال الإنشائية . وفى سنة ١٩٢٠ صدر قانون لايختلف فى جوهره عن سابقه شمل جميع المهن عدا الأعمال الزراعية والخدمات المنزلية . وبموجب هذا القانون صار على أرباب الأعمال أن يدفعوا حصة ، وكذا يدفع العمال حصة أخرى من أجورهم ، وتساهم

الدولة بدفع حصة ثالثة لإكمال قسط التأمين . ثم رئى أن يعهد إلى بورصات العمل توزيع إعانات البطالة على العمال ، لأنها بحكم وظيفتها أقدر على تعرف حالة البطالة الإجبارية من غيرها فلا تدفع الإعانة إلا لمن ثبت عجزه عن إيجاد عمل . وقدر ما تحملته الخزانة البريطانية من جراء التأمين ضد البطالة من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٠ بمبلغ ٦٤٠ مليون جنيه ، هذا فضلا عن الانحطاط الأدبى الذى أصاب العامل البريطانى بسبب اعتماده على إعانة البطالة ، وسهولة الحصول عليها مما جعله لا يبحث جدياً عن عمل ، وخصوصاً أن مبلغ الإعانة كان مغرياً ، فقد تراوح ما بين ١٥و١٨و٢٠ شلناً فى الأسبوع . وليس من الصواب جعل التأمين ضد البطالة وسيلة للعيش ، ذلك لأن البطالة خطر لا يتعرض له العمال إلا فى الظروف الاستثنائية كالأزمات وفى فترات الانتقال بين الحرب والسلم .

ولا يجب مطلقاً أن تتحمل الخزانة العامة هذا العبء ، والأولى أن تتحمله النقابات ، فهى أقدر على تعرف الحالات الجديرة بالمساعدة من غيرها ؛ كما أن النقابات ، بطبيعة عملها ، لديها المعلومات والبيانات الكافية عن حالة السوق . وكل محاولة ترمى إلى إلقاء هذا العبء على عاتق الدولة مهما كانت مسوغاته تؤدى بالعامل إلى الاستكانة ، هذا إلى أنها مدعاة إلى استمرار البطالة وتفاقم أخطارها .